



الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الاولى
الفصل التشريعي الثاني

مجلس النواب
دائرة البحوث والدراسات النيابية
قسم البحوث
دراسة

توازن اسعار النفط عالميا وآثاره السياسية

تستخدم الاوراق البحثية المتنوعة من قبل هيئة رئاسة المجلس أو اللجان النيابية أو السيدات والسادة النواب لدعمهم في اداء مهامهم النيابية حصرا

الباحث

مصطفى محمد راضي

ملخص تنفيذي :

حتى يكون العراق دولة تجيد ادارة مواردها الطبيعية سيما النفط والغاز، لابد من تهيئة البنى التحتية واستكمال البيئة القانونية وفهم تعقيد العلاقات الدولية التي تدخل وبقوة في سوق الطاقة تؤثر به وتتأثر به.

حرصنا في هذه الدراسة على فهم الكيفية التي أثرت على سوق الطاقة سيما بعد ازمة وباء كوفيد ١٩ التي عصفت بدول العالم واسواقها منذ مطلع عام ٢٠٢٠ ومازالت تبعاتها تتجلى في يومنا هذا رغم تعافي كثير من الاقتصادات من تبعاتها، لكن الحروب واشتداد رغبة الدول في تحقيق مصالحها أثرت بشكل حقيقي في ملامح سوق الطاقة بعيدا عن الاعتبارات القديمة.

تؤثر اسعار النفط على حركة الاقتصادات الكبرى، والتي بدورها تنسحب على كافة القطاعات الاقتصادية في كل دول العالم، أخذت بعض كبرى الدول المنتجة للنفط منحى جديد في تفضيل مصالحها (سعر عادل للنفط مع الحفاظ على قيمته السوقية) بشكل لافت، كل هذا خلف توجهات سياسية جديدة نحاول ان نفهمها في هذه الدراسة. وبالتأكيد سوف نسلط الضوء على دور العراق ومتطلبات نهوضه بالصناعة النفطية وتجاوز المشكلات التي تؤثر بشكل كبير على هذا القطاع الحيوي.

يعتبر النفط السلعة التجارية الأكثر أهمية عالميا، فهي المادة التي تدخل في حسابات الموازنة والاقتصاد والصناعة وبالتالي تعتبر عاملا مؤثرا في الاستقرار والتفاهمات السياسية خاصة في أوقات الحروب والأزمات، ليس فقط بين البائعين والمشتريين، بل حتى ضمن الحلفاء والدول المنتجة أيضا. كيف ذلك؟

تمثل مجموعة الدول المصدرة للنفط أوبك بمثابة التجمع الاقدم اذ يعود تأسيس هذا التحالف الى عام ١٩٦٠ ويضم ١٣ بلدا من كبار مصدري النفط ومعظمها دول عربية و دول من الشرق الاوسط، تصدرتها السعودية بأكبر حجم للإنتاج، بالإضافة الى (الجزائر و انغولا و الكونغو و غينيا الاستوائية و الغابون و ايران و العراق و الكويت و ليبيا و نيجيريا و الامارات و فنزويلا)، تستحوذ أوبك على ٣٠% من الصادرات النفطية العالمية. اما أوبك بلس (OPEC +) هو اتفاق يضم ٢٣ دولة مصدرة للنفط، دول مجموعة أوبك بالإضافة الى عشر دول اخرى مصدرة ابرزها روسيا و(اذربيجان و البحرين و ماليزيا و جنوب السودان و بروناي و المكسيك و السودان و كازخستان وسلطنة عمان)، تستحوذ المجموعة (أوبك+) على ٤٠% من تجارة صادرات النفط عبر العالم، تشكلت أوبك بلس باتفاق في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٦ بغية السيطرة على سوق النفط وتنظيم الاسعار عبر التحكم في الانتاج عالميا. (تقول كيت دوريان الباحثة في معهد الطاقة، ان مجموعة أوبك بلس تقرر المعروض والطلب لتحقيق توازن في السوق، وهي تبقي على الاسعار مرتفعة عبر خفض المعروض عندما ينخفض الطلب على النفط)^١

اتفقت دول أوبك خلال اجتماع في الجزائر في ايلول/سبتمبر ٢٠١٦ بشكل مبدئي على تخفيض الانتاج للمرة الاولى منذ عام ٢٠٠٨ بهدف تحسين اسعار النفط بعد هبوطات قياسية شهدتها الاسعار خلال عامين وصلت بعضها الى ٧٠% بسبب زيادة المعروض. تبع هذا بإعلان مهم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ خلال اجتماع فيينا عن التوصل لاتفاق لخفض الانتاج بمشاركة دول منتجة للبتترول من خارج منظمة أوبك في مقدمتها روسيا، وكانت هذه نقطة البداية لمجموعة أوبك بلس. رغم ان بداية الانطلاق شهدت تفاوت في الالتزام بالقرارات التي تم الاتفاق عليها تلتها حرب اسعار نفطية احدثت انهيارات كبيرة في اسعار البترول تزامنت مع الفوضى التي احدثتها جائحة كورونا وتراكمت المشكلات على جانب الطلب وهبطت اسهم شركات نفطية كبيرة. لكن سرعان ما نظمت المجموعة قراراتها والتزم الجميع بالاتفاقات التصديرية بسبب الحاجة

^١ تقرير ل BBC ، لماذا لا تعمل الدول الكبرى المنتجة للنفط على خفض اسعاره؟

الى تنظيم الاسعار والمشاكل التي اوجدها الجائحة وتعلق بإغلاق المعامل والاعلاق العام الامر الذي سبب تراجعاً في الطلب العالمي على النفط. اذ اصدرت اوبك بلس مضطرة قراراً بخفض انتاجها بمقدار عشرة ملايين برميل نفط يوميا لموازنة العرض مع الطلب وبالتالي ضبط اسعار مقبولة للبائعين. (يقول ديفيد فايفي-كبير الاقتصاديين في ارغوس ميديا- "عندما خفضت اوبك بلس انتاجها بمقدار عشرة ملايين برميل يوميا في ايار ٢٠٢٠، كان انخفاضا كبيرا للغاية")^٢

وفي حزيران/يونيو ٢٠٢١، مع بدء تعافي الطلب على الخام، شرعت اوبك بلس في زيادة الانتاج تدريجيا وذلك عبر ضخ ٤٠٠ الف برميل يوميا في السوق العالمية، وفي اب/اغسطس اضافت ٦٠٠ الف برميل اخرى. ورغم هذه الاضافات، لا يزال انتاج اوبك بلس من النفط يقل بنحو مليوني برميل عما كانت تنتجه في ربيع ٢٠٢٠.

أولاً: ضبط الاسعار عبر التحكم بالإنتاج

كما اشرنا اعلاه، ان الهدف من هذه التكتلات الاقتصادية هو ضبط الاسعار عبر التحكم بالإنتاج وتنظيم البيع او التصدير، تحرص جميع الدول المصدرة للنفط على الحصول على افضل الايرادات بما يلائم حاجة السوق ويراعي التوازن الاقتصادي العالمي، الا اننا لاحظنا مؤخراً هناك توجه جديد للحصول على افضل الاسعار دون الالتفات كما في السابق للوضع الاقتصادي العالمي، على سبيل المثال ان الدول المصدرة اليوم تحرص على ان يصل النفط الى اسعار افضل بغض النظر عن حجم التضخم في الدول الصناعية لان الاخير يوحى بفرص كبيرة للركود الاقتصادي العالمي، وهذه هي معادلة اقتصادية عالمية حدثت بالفعل في اوقات سابقة. الا اننا اليوم امام ضغوطات اكبر في اكبر الاقتصادات العالمية فرضتها حرب روسيا على اوكرانيا، وهذه الاقتصادات هي المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي، وهي تؤثر على معادلات العرض والطلب، فما الذي يحدث؟

^٢ تقرير ل BBC ، لماذا لا تعمل الدول الكبرى المنتجة للنفط على خفض اسعاره؟ مصدر سبق ذكره.

هناك مجموعة متغيرات (سياسية - اقتصادية) مترابطة جعلت الدول المنتجة تفكر بطريقة تختلف عن السابق ولا تراعي الظروف الاقتصادية لكثير من الدول المستهلكة، وفق المعادلات القديمة التي اعتاد الجميع عليها، يمكن ان نوجز هذه المتغيرات على النحو التالي :

- هناك فتور في العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، تعود الى خلافات محددة بين طريقة تعاطي الادارات الامريكية مع السعودية او غيرها حسب ملفات معينة، جعل المملكة لا تكثرث كالسابق لمتطلبات الاقتصاد الامريكي وطلبات الرئيس جو بايدن بضرورة رفع الانتاج لخفض الاسعار، رغم ان المملكة عبرت خلال زيارة بايدن في تموز الماضي عن استعدادها لرفع انتاجها النفطي بمقدار ١٠٠ الف برميل فقط، الامر الذي اعتبر مخيبا للأمال في واشنطن ومخالف للتوقعات.
- حرب اوكرانيا، وما تبعها من وقف امدادات الغاز الروسي لأوروبا، ادخل اقتصادات هذه الدول في ازمة خانقة رفعت مستوى التضخم الى مستويات قياسية في وقت قريب. بالتزامن مع وصول اسعار النفط الى اكثر من ١٠٠ دولار، بالإضافة لازمات الغذاء التي اثرت على مناطق في العالم
- توجه كثير من الدول المنتجة للنفط الى فتح افاق للعلاقات مع حلفاء واصدقاء جدد لهم مصالحهم الاقتصادية ونفوذهم الدولي غير الولايات المتحدة، فتدسّق الامارات والسعودية عال المستوى مع الصين وروسيا رغم الحرب في اوكرانيا وموقف الولايات المتحدة من الموضوع، الا ان هذه الدول المنتجة للنفط لها رؤية تختلف سواء عبر اوبك بلس او خارجها. اذ عبرت بعض دول اوبك انها تريد الحفاظ على قيمة النفط كسلعه استراتيجية وليس فقط الحفاظ على اسعاره مرتفعة.
- بدأت اقتصادات كثير من الدول (في اسيا) تتعافى من جائحة كورونا بمعزل عن الحرب في شرق اوربوا والتضخم الذي يعصف بالاقتصادات الغربية، وهذه الدول تشتري كثير من النفط المنتج، حتى اوربوا تشتري مضطرة النفط والغاز من موردين عالميين غير روسيا واوبك، بأسعار اثقلت كثيرا على المستهلك في اوربوا.

لذلك، ولأجل الحفاظ على اسعار النفط مرتفعة في زحمة الطلب العالمي، اصدرت مجموعة اوبك بلس قرارا في اجتماعهم الاخير في فيينا بتاريخ ٦/تشرين الاول الحالي بتخفيض الانتاج مليوني برميل يوميا بدءا من مطلع شهر نوفمبر/تشرين الثاني، رغم ان اسعار النفط كانت في مستوى جيد لكن المجموعة حاولت الحفاظ عليها قرب مستوى ١٠٠ دولار للبرميل لتحقيق مكاسب مادية، من المتوقع ان ترتفع الاسعار اكثر عند بدء تطبيقه رغم ان واشنطن اطلقت عشرة ملايين برميل من الاحتياطي الفدرالي كخطوة احترازية لكبح جماح الاسعار لكن المؤشرات تفيد بارتفاع وشيك للأسعار.

الدولة	حصص الانتاج	حجم التخفيض ^٣
الجزائر	١,٠٣٩	٤٨
انغولا	١,٥٠٢	
الكونغو	٠,٣٢٠	١٥
غينيا الاستوائية	٠,١٢٥	٦
الغابون	٠,١٨٣	--
العراق	٤,٥٨٠	٢٢٠
الكويت	٢,٧٦٨	١٣٥
نيجيريا	١,٧٩٩	٨٤
السعودية	١٠,٨٣٣	٥٢٦
فنزويلا	---	---
ايران	---	---
ليبيا	---	---
الامارات	٣,١٢٧	١٦٠
دول اوبك	٢٦,٢٧٦	

^٣ تقرير موقع العربية ، حصص دول "أوبك+" من خفض إنتاج النفط.. السعودية وروسيا تتحلمان النصف

<https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/2022/10/05/%D8%AD%D8%B5%D8%A9-%D9%83%D9%84-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D9%83-%D8%A8%D9%84%D8%B3-%D9%85%D9%86-%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D9%81>

٣٣	٠,٧٠٦	اذربيجان
٩	٠,٢٠٢	البحرين
٥	٠,١٠٠	بروناي
٧٨	١,٦٨٠	كازاخستان
٢٧	٠,٥٨٥	ماليزيا
	١,٧٥٣	المكسيك
٤٠	٠,٨٦٨	سلطنة عمان
٥٢٦	١٠,٨٣٣	روسيا
٣	٠,٠٧٤	السودان
٦	٠,١٢٨	جنوب السودان
١,٩٢١	٤٣,٢٠٦	اوبك +

يوضح الجدول كميات انتاج النفط حسب جدول منظمة اوبك الأخير لشهر تموز ٢٠٢٢ ، (الرقم
*١٠٠٠= كمية البراميل) وحجم حصة التخفيض المقررة^٤

ثانياً: قرار خفض الإنتاج في توقيت حرج بالنسبة لإدارة الرئيس بايدن للأسباب :

١- صدر القرار قبل شهر تقريبا من موعد إجراء انتخابات التجديد النصفي للكونغرس. وثمة خطر في أن هذا الخفض الذي سيدخل سريان المفعول في الأول من نوفمبر من شأنه أن يتسبب في ارتفاع أسعار البنزين والغاز. وإذا حدث وارتفعت الأسعار في أمريكا فإن ذلك سيكون بمثابة كارثة سياسية كاملة الأركان على إدارة الرئيس الديمقراطي بايدن. إذ سيستغلها خصومه الجمهوريون كإثبات على فشل سياساته الاقتصادية، ومن ثم التأثير على توجهات الناخب الأميركي يوم الاقتراع.

⁴ opec.org
https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/164.htm

٢- هناك في الولايات المتحدة من يعتقد ان تكون روسيا أكبر المستفيدين من خطوة خفض حجم الإنتاج لأن الخفض سيؤدي الى رفع سعر البرميل. وارتفاع السعر سيساعد الخزينة الروسية في تمويل جهود الحرب الروسية على أوكرانيا. ثم إن هذا الارتفاع أيضا سيبطئ نسبة النمو الاقتصادي عبر العالم وسيؤثر في حجم الدعم المالي والعسكري الغربي لأوكرانيا في مواجهة الغزو الروسي. اذ وصف وزير الخارجية الامريكي بليكنن قرار خفض الانتاج بأنه يصب في جيب بوتين. بالمقابل عبر بيان لوزارة الخارجية السعودية إن الرياض لا تقبل الإملاءات، وترفض مساعي تحويل أهدافها لحماية الاقتصاد العالمي من تقلبات أسعار النفط.

وقد بدأت أصوات في الكونغرس الأمريكي تدعو لإعادة النظر في العلاقة مع السعودية. وقد طرح النائب الأمريكي الديمقراطي توم مالينوفسكي مشروع قانون في مجلس النواب يطالب إدارة الرئيس بايدن بسحب أنظمة الدفاع ضد الصواريخ و ٣٠٠٠ جندي، وهم قوام القوات الامريكية من السعودية والامارات. وقال مالينوفسكي في بيان صادر عنه: "لقد حان الوقت لكي تستأنف الولايات المتحدة دورها كدولة عظمى في علاقتها بزبائنها في الخليج". في تصريحات لقناة سي إن بي سي قال السيناتور الديمقراطي كريس مورفي "إن تقليص حجم الإنتاج يفرض علينا إعادة النظر بشكل شامل لتحالف الولايات المتحدة مع السعودية. هكذا في وقت الأزمة يختار السعوديون التحالف مع الروس بدل الأمريكيين". لذلك، من المؤكد أن تثير التحديات الجديدة التي تفرضها سوق الطاقة العالمية توترات بين إدارة الرئيس بايدن والدول الكبرى المنتجة للنفط وعلى رأسها الدول الخليجية التي ظلت، في رأي الأمريكيين، تحصد أرباحا قياسية في وقت يواجه فيه المستهلكون عبر العالم صعوبات معيشية كبرى.^٥

^٥ تقرير bbc ، اوبك بلس، لماذا اثار قرار اوبك بلس خفض الانتاج غضب واشنطن.

<https://www.bbc.com/arabic/interactivity-63166706#:~:text=%D8%A3%D8%AB%D8%A7%D8%B1%20%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D8%A9,%D8%AE%D9%81%D8%B6%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC>

ثالثاً: متطلبات الدور الريادي للعراق ضمن منظمة اوبك :

كل ما تقدم، يبرهن ان النفط ومشتقاته مازالت تتربع على قائمة المحروقات الاغلى ثمناً والاكثر فائدة حتى اليوم بالرغم من التقدم في مواضيع الطاقة النظيفة او المتجددة، فما زالت المحروقات هي الاكثر رواجاً في مختلف الاستخدامات تعززها الازمات والحروب والمصالح المتباينة. ومازال العالم في طريق تحول بطيء تهزه الازمات وتعصف به الظروف المختلفة سواء كانت صحية او اقتصادية او عسكرية، فهذه كلها ازمات تتداخل وتسبب في آخر المطاف تأخيراً في تبني هكذا مشاريع.

يحتاج العراق بداية الى تفعيل قانون شركة النفط الوطنية، الشركة التي من المرسوم لها ان تدير قطاع النفط وتعمل على تطوير صناعة استخراج وبيع النفط، وفق رؤى متجددة وتعمل على جذب الاستثمارات وبالتالي انشاء قطاع صناعي متماسك يقابل قطاع انتاج النفط، أسوة بشركة ارامكو في السعودية، والتي اوضحت احدى اكبر الشركات في العالم، بفضل طريقة عملها وادارتها لقطاع حيوي واسع. من جانب آخر، من الضروري ان يتم الاتفاق على توحيد منافذ بيع النفط في العراق، فمن الضروري حل الخلاف مع اقليم كردستان بغية الوصول الى صيغة اتفاق نهائي يتعلق بتصدير النفط عبر قانون موحد للنفط والغاز يكون ملزماً ويضع العراق على الطريق الصحيح امام دول العالم والمستوردين الاجانب.

من جانب آخر، هناك اصوات نادت بأن يكون للعراق استقلاله النفطي بعيداً عن قيود منظمة اوبك التصديرية وتحديدها لحصص الانتاج، باعتبار العراق يحتاج الى زيادة حصصه التصديرية لتعزيز التنمية وتعويض حصته التي لم تعود الى حجمها منذ دخول الكويت وفرض العقوبات الدولية واخذ دول اخرى مكان العراق بتعويض الانتاج. الا اننا لا نرى مصلحة في ذلك، فسياسة تصدير النفط بشكل عام تحتاج الى توحيد الرؤى وتحديد الحصص بشكل مدروس وفق جداول فعلية للأسعار، خاصة اوقات الازمات، بالإضافة الى ان العراق لا يملك القوة السياسية الكافية ولا علاقات دولية مبنية على مصالح استراتيجية ولم يعزز القدرات التصديرية اللازمة لينفرد في سوق الطاقة بعيداً عن سقف منظمات اوبك أو اوبك بلس كدولة قطر، بالإضافة الى انه

لم يستغل حقوله الغازية ولم يطور انتاج الغاز عموما بالقدر الكافي حتى يكون له ثقلا تصديريا كبيرا سيما ان الغاز الطبيعي له اهمية متصاعدة في عالم اليوم.

بيانات العراق الاقتصادية لدى أوبك لسنة ٢٠٢١^٦

٤١,١٩	السكان (بالملايين)
٤٣٨	مساحة الارض (* ١٠٠٠ كم٢)
٥,٠٤٧	الناتج الفردي المحلي الاجمالي
٢٠٧,٨٨٩	الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق (بالملايين)
٨٦,٢٩٨	ايرادات الصادرات الكلي (بالمليارات)
٧٩,٧٨٨	ايرادات صادرات النفط (بالمليارات)
٢٢,٣٩٠	رصيد الحساب الحالي (بالمليارات)
١٤٥,٠١٩	الاحتياطي النفطي الصافي (بالمليارات)
٣,٧١٤	احتياطي الغاز الصافي (مليار قدم مكعب)
٣,٩٧١	صافي النفط المنتج (بالملايين)
٩,٥٨٦	الإنتاج المسوق للغاز الطبيعي (مليون متر مكعب)
١,١١٦	طاقة التكرير في المصافي (بملايين البراميل)
٧٤٠	انتاج المنتجات البترولية (* ١٠٠٠ برميل في الدقيقة)
٦٢١	الطلب الداخلي على النفط (* ١٠٠٠ برميل يوميا)
٣,٤٤٠	النفط الخام المصدر يوميا بملايين البراميل
١٥٨	استيراد المشتقات النفطية (* ١٠٠٠ برميل يوميا)
غير معلوم	استيراد الغاز الطبيعي

⁶ Opec statistic
https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm